مسألة تدريس اللغة العربية

توحيد التعليم فى المعاهد

مذكرة معالى الدكتور هيكل باشا وزير المعارف السابق

أشار معالى الوزير فى مقدمة المذكرة، إلى ناحيتى المشكلة: وهما مسألة تهيئة معلم اللغة العربية، ومسألة المسابقة بين خريجى المعاهد الثلاثة: دار العلوم، وكلية الآداب فى الجامعة، وكلية اللغة العربية فى الأزهر.

ثم قال: وهذه « المسألة الثانية ثانوية الأهمية فى الواقع. وهى إنما نشأت عن الوضع الخاص بمحاولة إصلاح المعاهد الدينية، وقد ترتب على هذا الوضع أن تخرج عدد من أبناء كلية اللغة العربية فى الأزهر. وفى نفس الوقت أوشك عدد من أبناء قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ممن تتحقق فيهم شروط خاصة من حيث الثقافة الإسلامية - على التخرج؛ لذلك فكر هؤلاء وأولئك فى مستقبلهم. وكان اعتماد خريجى كلية اللغة العربية بالأزهر على النص الذى ورد فى قانون المعاهد الدينية سنة ١٩٣٦.

« فلما نظر مجلس الوزراء فى مطالب هؤلاء الخريجين من الأزهر لم يجد خيرا من المسابقة بينهم وبين الذين تخرجوا فى دار العلوم وفى جامعة فؤاد الأول، على ما فى هذا الحل من مساس بما لوزير المعارف من حق مطلق فى اختيار المعلمين الذين يعينهم فى مدارس الوزارة، يقابل مسئوليته عن التعليم فى هذه المدارس.

أما والمسابقة مسألة ثانوية فإن وزارة المعارف تدع تفاصيل الكلام فيها إلى المعاهد الثلاثة التى يعنيها أمرها بالذات. وكل ما تلاحظه أن نتائج هذه

المسابقة يجب أن تكون متساوية بالنسبة لجميع الذين يدخلونها . ومعنى ذلك أن يكون للمتفوقين الأولين منهم حظ التعيين فى جميع وظائف اللغة العربية بمعاهد الدولة سواء أكانت معاهد دينية أم معاهد مدنية .

ومن الحيف أن يفضل قوم على قوم من المتسابقين فى هذه الناحية لغير شيء إلا لاختلاف المعاهد التى تخرجوا فيها . ويبدو هذا الحيف ظاهرا فى الوضع التالى : تفوق الخمسة الأول من دار العلوم فعينوا فى وظائف وزارة المعارف المبينة بقرار مجلس الوزراء ، وتلاهم خمسة أو أكثر من دار العلوم كذلك ، ثم جاء المتأخرون من كلية الآداب أو من كلية اللغة العربية بالأزهر . أبناء كلية اللغة العربية بالأزهر لا يصيبهم أى ضرر مهما تأخروا إذا احتفظ لهم بوظائف التدريس فى المعاهد الدينية . فأما إذا تفوق جماعة من أبناء الأزهر واشترك معهم فى التفوق جماعة من أبناء دار العلوم ، فإن الأولين يشاركون فى وظائف التعليم بوزارة المعارف ، بينما يمتنع على الآخرين الالتحاق بوظائف التعليم فى المعاهد الدينية .

لذلك يكون من الإنصاف كما قدمنا أن يتساوى المتفوقون فى الحقوق . وليزول كل لبس فى هذا الأمر ، نرجو أن يكون رأى اللجنة فيه صريحا وأن تقترح عند الضرورة تشريعا مؤقتا يشبه ما يأتى :

« الحاصلون على إجازة التدريس من دار العلوم يكون لهم حق التدريس بالمعاهد الدينية .

ويكون هذا الحق للحاصلين على ليسانس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، بشرط أن يكونوا حاصلين على الشهادة الثانوية من الأزهر أو من تجهيزية دار العلوم أو على دبلوم معهد التربية .

ويترتب لهؤلاء وأولئك هذا الحق ، إذا اجتازوا امتحان مسابقة يعقد

بينهم وبين خريجى كلية اللغة العربية بالأزهر » .

***

« أما مسألة تهيئة معلم اللغة العربية فتلك هى المسألة الجوهرية . ويجب بحثها أن نفصل أولا فى إمكان توحيد التعليم أو عدم إمكانه فى المعاهد الدينية والمعاهد المدنية فى القسمين الابتدائى والثانوى منهما . فلا ريب أن الفصل فى هذه المسألة ييسر تحديد الجهة التى تتولى تهيئة هذا المعلم ليكون قديرا على الاضطلاع بمهمته وعلى أدائها أحسن أداء .

« ويجب أن نسارع إلى القول بأننا متى فصلنا فى مسألة توحيد التعليم من حيث إمكانه وعدم إمكانه ، فقد وجب أن يترتب على الرأى الذى نصل إليه كل آثاره .

لقد لاحظ واضعو الدستور المصرى الحال التى كانت عليها المعاهد الدينية حين وضعه . فجعلوا لهذه المعاهد كيانا خاصا ونظاما خاصا باعدا بينها وبين النظام الدستورى العام للدولة . ذلك لأن هذه المعاهد كانت وحدة مستقلة لاصلة لها بوظائف الدولة وأعمالها . بل كان رجال القضاء الشرعى يتعلمون فى مدرسة القضاء الشرعى تحت سلطان وزارة المعارف . وكان معلمو اللغة العربية — كما لايزالون — يتعلمون فى دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف . وكان وزير المعارف هو المسئول دستوريا عن هاتين المدرستين . يضع لهما النظم والبرامج ، ويختار لهما الأساتذة ويهيء لها الامتحانات ، كل ذلك يقوم به مستقلا لاشريك له فيه ، متمتعا بحقه وبمسئوليته الدستوريين .

أما المعاهد الدينية فكانت بعيدة عن الاشتراك فى شئون الدولة ، وكان عملها دينيا بحتا كاسمها ، وكان الذين يتخرجون من أبنائها يعودون إلى التعليم فيها ، لاشأن لهم بما سوى ذلك من وظائف الدولة ولا مطمع لهم فيه ، فلم يكن

لذلك عجبا أن تخرج هذه المعاهد عن النظام الدستورى العام ، وأن يكون لها استقلال خاص .

فلما تولى الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى مشيخة الجامع الأزهر فى سنة ١٩٢٨ ، رأى أن المعاهد على وضعها ذاك ، لا تؤدى الغرض الذى أنشئت أول أمرها لأدائه ، بل لعلها تتهم بالتأخر والرجعية ؛ لذلك وضع مذكرته الموجودة تحت نظر اللجنة ، وطالب فيها توحيد التعليم بين القسمين الابتدائى والثانوى بالمعاهد الدينية والقسمين الابتدائى والثانوى بالمدارس الأميرية ، مع فارق بسيط : ذلك أن تحل العلوم الدينية فى المعاهد محل اللغات الأجنبية فى المدارس الأميرية ، أما فيما سوى ذلك فتكون البرامج هى برامج المدارس الأميرية . وعلى أساس هذا التوحيد أقام فضيلة الأستاذ الأكبر نظام الكليات الثلاث ، وجعل للمتخرجين فيها أهليات خاصة للقضاء الشرعى ولتعليم اللغة العربية ، ورتب على ذلك إلغاء مدرستى القضاء الشرعى وتجهيزية دار العلوم تمهيدا لإلغاء دار العلوم .

النتيجة الطبيعية لهذا النظام الذى أدمج المعاهد الدينية فى الدولة وجعل لخريجيها أهليات لتولى وظائفها ، أن تندمج هذه المعاهد فى النظام الدستورى للدولة ، وأن تضم إلى وزارة المعارف ، شأنها فى ذلك شأن المعاهد فى بلاد العالم جميعا . ولعل الأستاذ الأكبر قد قدر هذه النتيجة المنطقية بدليل أنه رأى أن يكون لوزارة المعارف اشتراك جوهرى وإشراف فعلى على كلية اللغة العربية من حيث وضع برامجها ، والتفتيش عليها ، وامتحان طلابها ، والاستعانة بأساتذة وزارة المعارف على تعليم المواد التى لا يوجد لها معلمون بين رجال المعاهد الدينية . بل لقد ذهب فضيلته إلى وجوب أن يكون الامتحان النهائى لكلية اللغة العربية هو بعينه الامتحان النهائى لدار العلوم مع أن وزارة المعارف هى التى تضع هذا الامتحان النهائى وهى التى تشرف عليه وتقوم به فى كل أدواره .

لكن الاتجاهات السياسية والدستورية فى ذلك الوقت حالت دون تنفيذ

هذا الإصلاح الذى أراده الشيخ الأكبر للمعاهد الدينية للبلوغ بها إلى غايته، وقد أدت هذه الظروف إلى أن استقال فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر، ثم استقالت الوزارة التى اقترح فى عهدها ذلك النظام الذى يرمى إلى توحيد التعليم فى الدولة — وكانت وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا — وقد شغلت مصر بعد ذلك بانتخاب عدلى باشا فى سنة ١٩٢٩ ثم بمفاوضات النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ثم بالانقلاب الدستورى الذى تلا ذلك فى سنة ١٩٣٠ أيضا والذى لم ينفذ إلا فى يونيو سنة ١٩٣١.

فى هذه الفترة المضطربة سياسيا ودستوريا صدر قانون الأزهر فى سنة ١٩٣٠ وقد أهمل هذا القانون فكرة توحيد التعليم التى رسمها فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى ونص عليها صراحة فى مذكرته. ومع ذلك استبقى هذا القانون الصورة الظاهرة للكيان النظامى الذى أراد فضيلته أن يقيم المعاهد الدينية على شاكلته: أنشئت كليات، وأنشئت معاهد ابتدائية، وثانوية، ولكن الجوهر الذى طالب به الشيخ الأكبر لم ينفذ شيء منه. لم تغير الكتب. لم تغير برامج التعليم إلى الحد الذى يحقق فكرة توحيد التعليم مع المدارس الأميرية. لم يتغير الأساتذة بأكثر من استعارة بعض أساتذة وزارة المعارف عن طريق الندب للتدريس فى المعاهد الدينية وتعيين طائفة من مدرسى العلوم الحديثة ثم الاستغناء عن أكثر هؤلاء بعد أن عدلت مناهج التعليم مرة أخرى فى سنة ١٩٣٦ كما سنشير إليه فيما بعد.

على ذلك ألغيت مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة وألغيت تجهيزية دار العلوم تمهيداً لإلغاء دار العلوم نفسها. ثم بقيت المعاهد الدينية محتفظة باستقلالها بعيدة عن النظام الدستورى للدولة.

***

ولقد عاد فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي إلى مشيخة الجامع الأزهر

فى سنة ١٩٣٤ ، وكان المفهوم أن يعود فضيلته بهذه المعاهد إلى النظام الذى أراده لها . لكن الحوادث كثيرا ما تكون أقوى من الرجال على حد تعبير الساسة وكثيرا ماتضطرهم إلى السير فى طريق غير الذى رسموه . والظاهر أن ذلك هو الذى واجه فضيلة الشيخ الأكبر والذى اضطره إلى الرجوع عن فكرته الأولى مجاراة للأحوال التى لم يكن من مجارتها بد .

بل لقد رجعت المعاهد بعد فترة من عودة فضيلته إليها ؛ لتكون أكثر اتصالا بماضيها ! فقد ألغى قانون سنة ١٩٣٠ — على ما كان بينه وبين فكرة فضيلته الأولى من اختلاف — وصدر بديلا منه قانون سنة ١٩٣٦ الذى رد المعاهد الدينية إلى نظامها الأول وإن بقيت فى الصورة على الوضع الذى يسمونه «الوضع النظامى» ؛ إذ أنقص من تدريس العلوم الحديثة بحجة أنها تطغى على العلوم الدينية والشرعية . ولقد كان هذا التعديل فى القانون إمعانا فى الابتعاد عن فكرة توحيد التعليم العام فى بلاد الدولة ؛ إمعانا يدعو إلى التفكير فيما إذا كان هذا التوحيد مستطاعا حقا مع الأطوار التى مرت بها المعاهد الدينية فى أدوارها المختلفة.

ولو أن التوحيد كان مستطاعا وكانت مذكرة الشيخ الأكبر فى سنة ١٩٢٨ قد نفذت ، لوجب أن تضم المعاهد الدينية إلى وزارة المعارف كما قدمنا ، وعند ذلك تحل مسألة تهيئة معلم اللغة العربية حلا طبيعيا ؛ لأن وزير المعارف سيكون مسئولا عن المعاهد المدنية والمعاهد الدينية جميعا ، وسيضع فى حدود مسئوليته الدستورية النظام الذى يكفل تهيئة معلم اللغة العربية لهذه المعاهد القائمة على أساس من توحيد التعليم .

أما والتوحيد غير مستطاع ، حيث تبقى المعاهد الدينية فى وضعها الخاص من حياة الدولة ، فالطبيعى أن يكون وزير المعارف وحده هو الذى يضع النظم الكفيلة بتهيئة معلم اللغة العربية فى المدارس التابعة له والمسئول هو عنها ،

وألا يكون للمعاهد الدينية أى حق فى التداخل فى شئونه ، وألا يكون لخريجيها أية أهلية خاصة للتعليم فى مدارس الوزارة .

والواقع أن وزارة المعارف تعانى فى الوقت الحاضر متاعب فى تعليم اللغة العربية شعر بها وزراء المعارف المتعاقبون جميعا ، وحاولوا وسيظلون يحاولون إلى زمن غير قريب التغلب عليها . هذا مع أن معلم اللغة العربية نشأ فى مدرسة دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف وإشرافها الدقيق منذ سبعين عاما .

وسبب هذه المتاعب يرجع إلى أن أبناء دار العلوم يؤخذون دائما من الأزهر ، بحجة أن معلم اللغة العربية يجب أن ينشأ فى ظلال الدين الإسلامى الذى اختصت المعاهد الدينية بتعليمه ، وقد أنشئت تجهيزية دار العلوم للتغلب على هذه المتاعب ، فحربت حربا انتهت بإلغائها تنفيذا لقانون سنة ١٩٣٠ . ولما أرادت وزارة المعارف إنشاء قسم إعدادى لدار العلوم حورب إنشاء هذا القسم ، واضطرت وزارة المعارف على أسف منها إلى العدول عنه .

والواقع أن معلم اللغة العربية يجب أن يهيأ فى ظلال القرآن على أنه الحجة الثبت فى اللغة ، والمثل الأعلى فى البلاغة ، فأما ماسوى ذلك من علوم الدين فحسب معلم اللغة العربية منها أن يأخذ بقسط كاف من العلوم التى تمكنه من فهم القواعد الدينية العامة والثقافة الإسلامية .

لكن معلم اللغة العربية بحاجة مع فهمه القرآن وبلاغته ، ومع إحاطته بقواعد اللغة نحوا وصرفا وبلاغة ، إلى تتبع اللغة فى تطورها على اختلاف العصور . بحاجة إلى معرفة الأسباب الحقيقية التى أدت إلى ازدهارها حينا وإلى جمودها أحيانا . بحاجة إلى معرفة تاريخ الأدب العربى حديثه وقديمه . بحاجة إلى مقارنة هذا الأدب بآداب اللغات الأخرى وإلى معرفة تأثر هذا الأدب بتلك الآداب وأثره فيها فى العصور المختلفة . بحاجة إلى إدراك صلة اللغة بالعلوم المختلفة جميعا . فاللغة الحية لا تكون حية إلا بمقدار وفائها بحاجات هذه العلوم

كوفائها بحاجات الدين وبحوثه ، وبمقدار وفائها بهذه الحاجات فى أحدث طور وصل إليه العلم وأحدث صورة وصل إليها التفكير الأدبى والفلسفى .

***

لم يكن الناس يشعرون منذ سنوات ماضية بحاجة معلم العربية إلى هذا كله ؛ لأن الحياة الجامعية لم تكن قد نشأت ، أو لأنها كانت فى بدء نشأتها ، ولأن المدارس العليا كانت تدرس فيها أكثر العلوم باللغات الأجنبية ، فكان إتقان اللغة العربية معتبرا أمرا مقصودا لذاته ، يحمد من يبلغه ، ولا يلام من يقصر فيه ، فلما بدأت الحياة الجامعية تؤتى ثمرها ، ولما بدأت الدراسات باللغة العربية تستقر فى كليات الجامعة المختلفة ، ثم لما بدأ الشعور بضرورة تمصير العلم كله يقوى فى النفوس ، بدأ رجال وزارة المعارف وغير رجال وزارة المعارف يدركون أن اللغة ليست غاية لذاتها ، وأن التفوق فيها ليس كما لا يستحق صاحبه الحمد ولا يلام من لا يبلغه ، وإنما اللغة أداة لنقل العلم وألوان الفكر ووسيلة للتفاهم ، فالتقصير فى إتقانها موجب للوم ضار بالحياة الفكرية فى البلاد غاية الضرر .

من هنا تكشفت حقيقة تعتبر بديهية فى غير مصر ، ولكن الظروف التى سبقت إنشاء الجامعة عندنا أحاطتها بكثير من الإبهام . هذه الحقيقة هى أن مدارس الدولة الابتدائية والثانوية تهيىء أبناءها للالتحاق بالجامعات المدنية . وطبيعى لذلك أن يعد تعليم اللغة العربية فى مدارس الدولة إلى هذه الحياة الجامعية إعداداً تتم به الدورة التعليمية ، وأن يكون معلم اللغة العربية قد هيىء للقيام بهذه المهمة على خير وجه . وقد هيىء لها من أول تنشئته ، شأنه فى ذلك شأن غيره من معلمى المواد الأخرى . ولعل ما لوحظ من ضعف طلاب الجامعة فى اللغة العربية يرجع إلى أن هذه الشرائط لم تتحقق وإلى أن تعليم اللغة العربية فى المدارس الابتدائية والثانوية غير متصل بالتعليم الجامعى الاتصال

الواجب ، وهذا ماقرره الممتحنون فى كليات الجامعة المختلفة إذ رأوا ضعف الطلاب فى التعبير باللغة العربية تعبيرا صحيحاً .

فكرت وزارة المعارف فى السنوات الأخيرة فى التماس الوسيلة إلى علاج هذه الحال ، واتجهت فى تفكيرها فى هذا العلاج نحو الكتب التى تدرس وتقرأ فى المدارس الابتدائية والثانوية فتألفت فى يونيو سنة ١٩٣٥ لجنة من بعض رجال وزارة المعارف والجامعة لوضع كتب للقواعد والمطالعة للمدارس الثانوية ، كما تألفت لجنة أخرى لمراجعة هذه الكتب . وفى سنة ١٩٣٧ عدل تأليف اللجنتين. وفى أغسطس سنة ١٩٣٧ صدر قرار بتشكيل لجنة من بعض رجال وزارة المعارف لوضع كتب الدين وفق المنهج الحديث ، كما تألفت لجنة من بعض رجال وزارة المعارف والجامعة لوضع كتب فى تاريخ الأدب العربى والمحفوظات ولجنة أخرى من رجال الجامعة لوضع كتاب فى تاريخ الأدب للسنة التوجيهية.

هذا فيما يتعلق بالمطالعة الأصلية ، أما المطالعة الإضافية أو المطالعة الخاصة فكانت إلى سنة ١٩٣٥ مقصورة على مراجعة التلاميذ كتبا مختلفة يستعيرونها من المكتبات . وهى الكتب التى كانت تقتنيها الوزارة من مؤلفات المؤلفين المختلفين سواء فى مصر أو فى غيرها من الأقطار العربية . أو على كتاب يوزع على التلاميذ لقراءته فى البيت ، على أن التلاميذ لم يكونوا يعنون عناية كبيرة بهذه المطالعات ؛ لأنهم لم يكونوا يقومون بها مع أساتذتهم من ناحية ؛ ولأنهم لم يكونوا مسئولين عنها فى امتحان ولا فى غير امتحان من ناحية أخرى .

وفى سنة ١٩٣٥ فكرت الوزارة فى تزويد التلاميذ فى أثناء العطلة الصيفية بكتب يقرءونها ، فاقتنت مقادير كبيرة من كتب بعض المؤلفين المحدثين ووزعتها على التلاميذ .

لم تنجع هذه الوسائل للعلاج فأمعنت وزارة المعارف فى السنة الأخيرة التفكير فى الأمر وذهبت تلتمس أسباب الضعف تريد أن تشخصها ؛ ليكون

العلاج ناجعا منتجا . وآخر نظرية لوزارة المعارف فى هذه المسألة و فى غيرها من مسائل التعليم جميعا أن المعلم هو مصدر كل قوة وكل ضعف فى التعليم. فالمعلم الصالح يصلح البرنامج المعوج ويمهد السبيل أمام الوزارة بقوة حجته لتلافى أسباب الفساد . هو يشعر فى حبه لمهنته بضرورة العمل لأن تبلغ الكمال فهو بسعيه يهيء الوسائل إلى بلوغها هذا الكمال ؛ لهذا وجهت الوزارة همها إلى معاهد إعداد المعلمين ومن بينها دار العلوم تريد إصلاحها، وذلك بعد أن درست أسباب الضعف وعلل المتاعب التى توجهها فى هذا الطور الجديد من أطوار حياة مصر الذى يختلف اختلافا كبيرا عن الطور الذى سبقه .

***

وقد تبينت الوزارة أن من أسباب الضعف فى تعليم اللغة العربية قصر اختيار الطلاب لدار العلوم من الحاصلين على الشهادة الثانوية للأزهر . ليس يرجع هذا الضعف إلى قلة فى الرغبة من جانب هؤلاء الطلاب، ولا إلى ضعف فى حرصهم على أن يبلغوا الكمال ، كلا ، بل هم يجهدون أنفسهم ويبذلون كل ما يستطيعون بذله للقيام بواجبهم كطلاب وكمعلمين . وإن كثيرين منهم ليبلغون فى أحيان كثيرة مقاما محمودا. لكن تأثرهم بطرائق التدريس فى الأزهر وبالكتب التى تدرس فيه وبغير ذلك من العوامل التى تسود بيئته . كل ذلك يضطر هؤلاء الطلاب إلى بذل جهد عنيف لتفهم النظريات الحديثة فى التربية وتطبيقها ، كما أن اختيارهم ذلك يجعل الصلة بينهم وبين التعليم الجامعى مقطوعة فى أول الأمر ، ويزيد لذلك فى مشقتهم . ثم إن اختيار معلمى اللغة العربية من طائفة واختيار معلمى سائر العلوم من طائفة أخرى كان سببا لمتاعب لم يقف أثرها عند التنافس الطائفى ، بل تعداه إلى أن الطرائق التى يسير عليها هؤلاء والطرائق التى يسير عليها أولئك تدفع إلى نفس التلميذ حيرة قد لا يعيها بعقله، ولكنه يضطرب أمامها بفطرته، فهو بين هذه الطريقة وتلك يسلك سبيله إلى الجامعة، فإذا بلغها تعقدت

طرائقها أمامه وصار فى حيرة حتى يتعود الدراسات الجامعية، وقد يضيع عليه ذلك سنة أو أكثر من سنى الدراسة . وهذا فى رأينا هو سبب السقوط الفاحش فى السنوات الأولى من كليات الجامعة .

وقد لمست وزارة المعارف هذا الاضطراب بسبب اختلاف الطرائق فى تنشئة الأطفال أنفسهم حين قارنت بين من ينشئون فى رياض الأطفال وبين من ينشئون فى التعليم الأولى . هؤلاء وأولئك إذا اجتمعوا فى فرقة واحدة لم يستطع بعضهم أن يساير بعضا فى اللغة العربية بنوع خاص . فأما أبناء رياض الأطفال الذين تعلموا على الطريقة المتبعة فى مدارس البنات فيبدون ضعافا إلى جانب الذين يعلمون فى المدارس الأولية . وأما بنات رياض الأطفال اللائى يتلقين اللغة العربية على معلمة فى مدارس البنات فيسرن فى طريقهن ويتفوقن فى امتحان الشهادة الابتدائية على البنين . ومرجع هذا وذاك من الأمر إلى اختلاف الطريقة فى إعداد المعلم وفى إعداد المعلمة وفى الطريقة التى يتبعها كل منهما فى التدريس كنتيجة لهذا الإعداد.

أما والشأن ما تقدم فليس ثمة شبهة فى أن إعداد المعلمين لمدارس وزارة المعارف يجب أن يترك لوزارة المعارف لا يشاركها فيه أحد من بداية الأمر إلى نهايته ، ويجب أن يعدل التشريع فى قوانين الأزهر وفى غير قوانين الأزهر بما يحقق هذه الغاية .

***

وهنا شرح معالى الوزير طريقة تنفيذ فكرته فقال :

«وتطبيقا لهذه القاعدة التى تتفق وحدها مع المنطق ومع الدستور ومع مسئولية وزير المعارف البرلمانية ، والتى أخذت بها الأمم المتحضرة كلها . لأنها تعتبرها من البديهيات التى لا تقبل جدلا — يجب أن تنظم العلاقة بين المعاهد الدينية ووزارة المعارف فى هذه الحدود . فأما إن حرصت المعاهد على استقلالها مع

بقاء نظامها الحالى فيجب أن تضم كلية اللغة العربية وكلية الشريعة إلى وزارة المعارف عودا إلى النظام الطبيعى الذى جعل مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف وإشرافها . وقد تكون هذه خطوة صالحه لتوحيد التعليم إذا أخذ معلمو اللغة العربية فى المعاهد الدينية ممن تعدهم وزارة المعارف لتعليم هذه اللغة .

وأما اذا رئى بقاء المعاهد الدينية بصورتها الحاضرة بعيدة كلها عن وزارة المعارف ، فإن هذه المعاهد يجب أن تكتفى فى أمر إعداد معلم اللغة العربية بإعداد معلميها هى ، ويجب أن تكون وزارة المعارف حرة تمام الحرية فى إعداد معلم اللغة العربية لمدارسها ، وفى اختيار من يصلح لهذا الإعداد .شأنها فى ذلك شأنها فى إعداد المدرسين لسائر المواد التى تعلم فى مدارسها » .

ثم ختم معاليه هذه المذكرة قائلا :

« هذه فكرة إجمالية عن تهيئة معلم اللغة العربية ومايجب أن تكون عليه فى مصر . ووزارة المعارف مقتنعة بأن اللجنة الموقرة ستوافقها عليها تمام الموافقة ، وأنها لذلك ستقترح إلغاء كل مايخالفها فى القوانين الحاضرة، وستبدى هذا الرأى لمجلس الوزراء تحقيقا لمصلحة الدولة، وحرصا على حياة اللغة نفسها » .